في الذكرى السنوية للانتفاضة

ردم الثغرات

الدكتور عبد الستار قاسم
1/أيلول/2002

حققت الانتفاضة الفلسطينية عدة إنجازات خلال سنتها الأولى كان على رأسها الانتقال من المظاهر الاحتجاجية ذات الطابع الجماهيري إلى أعمال المقاومة، والتأثير القوي على العدو في مختلف نواحي الحياة، وتطوير وحدة وطنية ميدانية. بدأت الانتفاضة بحجارة ومسيرات شعبية تقليدية وبيانات وخطابات وتصاعدت إلى أن أصبح يغلب عليها الطابع المقاوم. إنها لم تتحول تماما إلى ظاهرة مقاومة عامة وشاملة لكنه من المتوقع مع الاستمرار في الزخم الحالي أن تصبح كذلك. وهذا بالتحديد ما يؤذي العدو بطريقة كبيرة وينقل الحدث المؤلم إلى داخل تجمعاته السكانية ومختلف نشاطات حياته. لم يكن العدو متألما من مظاهرات تسير في شوارع المدن الفلسطينية أو من حجارة إلا من الزاوية الإعلامية التي أظهرته عدوا محتلا يلاحق الأطفال ويسفك دماءهم، لكنه الآن يشعر بألم انعدام الأمن الداخلي وما يرافقه من أزمات نفسية وهواجس وعدم اطمئنان. لقد ألحقت به العمليات الاستشهادية والتفجيرات خسائر هائلة على الصعيدين المعنوي والمادي إلى درجة أن العديد من اليهود قرروا مغادرة فلسطين ولو مؤقتا هربا بجلودهم. وتأثر الكيان الصهيوني اقتصاديا بخاصة من الناحية السياحية وما يرتبط بها من مرافق. وكذلك أفرزت الانتفاضة وحدة ميدانية بين المقاومين من مختلف الفصائل وصهرتهم ضمن إطار مقاوم يدرك أن القوة في التجمع حتى لو اختلفت الآراء. وفي هذا تطور كبير على الساحة لم يكن قد تحقق سابقا إلا على صفحات بيانات خطابية لا معنى لها.

لكن هذه الإنجازات بحاجة إلى تعزيز وذلك من خلال سدّ الثغرات التي بقيت قائمة وتلك التي ظهرت مع تطورات الأحداث. وهنا أشير إلى القضايا الرئيسة التالية:

أولا: إعادة ترتيب البيت الفلسطيني. كان وما يزال من الحيوي إعادة ترتيب البيت الفلسطيني لما في ذلك من فوائد في أوقات السلم والحرب. يتطلب التقدم بيئة صالحة خالية من الفساد الإداري والمالي ومن الفئوية والاستئثار والتسلط، وكذلك يتطلب تحرير الوطن. المقاومة ليست عملا منعزلا عن المجتمع ومؤسساته وهيئاته وأطره، وهي تتطلب المقومات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والأخلاقية المتناسبة معها. إنها بحاجة إلى البيئة المناسبة من أجل أن تنمو وتترعرع وتزداد عنفوانا وقوة.

كان هناك إلحاح من قبل العديد من المفكرين والمثقفين والفصائل والأحزاب منذ بداية الانتفاضة على ضرورة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني في مختلف نواحي الحياة بحيث يحصل توزيع أفضل لما نملك من مقومات مادية على نمط تكافلي وتضامني يقي الفقراء والمعوزين شح العيش وضنك الحياة، لكن شيئا من هذا لم يحصل بعد وكأن القائمين على تنسيق النشاطات الاقتصادية لا يعيشون في فلسطين. وكذلك تحدث كثيرون عن إصلاحات إدارية وصياغة برامج اجتماعية وثقافية إلا أن السياسة العامة ما زالت تصم آذانها عن مختلف الطروحات.

لكن الفكرة تبقى قائمة وهي أن المقاومة بحاجة إلى السند الجماهيري الذي يمدها بالحشد والإنتاج ورعاية الفقراء وأسر الشهداء والمعتقلين والجرحى، وبالتكاتف المعنوي والعمل الجماعي والتعاون المتبادل. ولا مفر أمامنا إن أردنا النجاح إلا أن نغير الكثير من سلوكياتنا ومعاييرنا الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية. وصحيح أن المقاومة تفرض متطلباتها مع الزمن إلا أن

الشعب الفلسطيني يوفر على نفسه جهودا ووقتا إذا عمدت السلطة إلى وضع البرامج المطلوبة وعملت على تنفيذها.

ثانيا: ظاهرة العملاء. يعرف القاصي والداني أن ظاهرة العملاء على الساحة الفلسطينية من أخطر الظواهر التي كلفت الشعب الفلسطيني بكافة أطره وفصائله ثمنا باهظا. تتم الإشارة إلى هذا الخطر منذ أكثر من ثلاثين عاما وإبان تركز المقاومة الفلسطينية في لبنان، لكن التعامل الجاد بقي غائبا وتم الاكتفاء فقط بملاحقات للعملاء أشبه ما تكون بذر الرماد في العيون. تجددت الدعوات بكثافة في الأحداث الأخيرة لمعالجة الظاهرة لكن الجهود بقيت على استحياء وبعيدة جدا عن المستوى المطلوب.

حتى يتخلص الشعب الفلسطيني من هذه الظاهرة وحصرها ضمن ما هو متوقع عالميا هناك حاجة إلى وضع برنامج من شقين: ملاحقة العملاء ووضع خطة لمعالجة الأسباب التي تقود البعض إلى التعاون مع العدو. ملاحقة العملاء وزجهم بالسجون أو إعدامهم لا تكفي ويبقى من المهم البحث في أسباب الظاهرة ومعالجتها من جذورها. وحسب بعض الدراسات الأولية والتي قد قمت بها في بداية الثمانينيات هناك أسباب اجتماعية ونفسية وجنسية واقتصادية تدفع باتجاه التفتيت الداخلي واختراق الصفوف.

وضع البرامج العامة من مسؤولية السلطة، لكن هذا لا يعفي الفصائل والأحزاب. لم تكن الفصائل الفلسطينية دقيقة في انتقاء أفرادها وغاب عنها الحرص الأمني. ركزت الفصائل في معظمها على العدد دون النوع وأخذت بمعسول الكلام على حساب الحقيقة مما أدى إلى اختراقها بصورة فاضحة وحولها إلى كف مكشوف أمام العدو. لا شك أن الفصائل بحاجة إلى تمحيص وتدقيق، وإلى ضرورة التفتيش داخل صفوفها إذا أرادت أن تعيش أجواء أمنية"معقولة" ظروف الشعب الفلسطيني الأمنية معقدة جدا وهي تتطلب احتياطات أمنية متناسبة معها.

ثالثا: الوحدة الوطنية الشاملة. تحققت وحدة وطنية فلسطينية ميدانية لكنها تبقى جزئية وتلح بما هو أشمل. الوحدة الوطنية عبارة عن قيمة عليا لا يقوى أي شعب أو أمة على شق طرقه بنجاح بدونها، ومن المتوقع أن تبقى هدفا أسمى تهون أمامه الأهداف الأخرى. وهذا جد صحيح في الظروف الطارئة غير العادية مثل هذه التي يمر بها الشعب الفلسطيني. لكن يبدو أن مخططي السياسة الفلسطينية لا يرون في المسألة ما يستحق الانتباه ففضلوا الاستمرار في سياسة تبدو منفصمة عن الاتجاه الميداني.

يتحدث الجميع في فلسطين عن الوحدة الوطنية ويتغنون بها، لكن تحقيقها يتطلب أكثر من ذلك. فحتى يصبح التغني منسجما مع الواقع أرى أهمية اتخاذ الخطوات التالية: تحرير الأموال بطريقة تصبح فيه مؤسسية لا شخصية ولا فئوية، مما يحرر القرار من التفرد. تركيز المال يؤدي إلى تركيز القرار مما يلحق عادة الضرر بالناس عموما. ومن ثم تشكيل قيادة جماعية خاضعة للمساءلة والمحاسبة ومعرضة للإقالة من قبل مجالس مهنية لا تقوم على أسس فئوية. وكذلك تخليص المؤسسات العامة من الفئوية ومن المحسوبيات والوساطات التي نخرت بصورة خطيرة في الجسد الفلسطيني. وهذا يمكن أن يتلخص في تشكيل إدارة فلسطينية تقوم على أسس علمية مهنية تردف العمل المقاوم الذي هو مسؤولية التنظيمات المقاومة بالدرجة الأولى. عندها يمكن الحديث عن وحدة وطنية شاملة تتحقق فعلا على أرض الواقع، وعندها تلتحم قوى الناس الرسمية والشعبية، المادية والأخلاقية، الجماعية والفردية في زخم البناء الداخلي وفي الصراع ضد العدو.

رابعا: الاحتراف العسكري. يثبت شباب فلسطين كل يوم شجاعة كبيرة ورغبة قوية في الفداء والتضحية، لكن هذا لا يكفي. الشجاعة بحاجة إلى تدريب وتنظيم وتوجيه لتعطي أكلها بصورة أكثر كفاءة وأكثر إيلاما للعدو. خاض شباب فلسطين مواجهات كثيرة ضد العدو ونجحوا

في بعضها وأخفقوا في البعض الآخر. ويتبين من خلال مراقبة العمل المقاوم أن شبابا أقدموا على المواجهة ارتجالا دون تخطيط أو تدريب مما كلفهم وكلف الشعب الفلسطيني غاليا. عدد من المقاومين قضوا نحبهم أو سقطوا جرحى في مواجهات غير محسوبة.

في هذا الصدد هناك قضيتان تحتاجان إلى المعالجة وهما: التحميس غير المبرر والذي يصل حد الفهلوة أحيانا، والرعاية العسكرية. يلتصق بالأولى بعد اجتماعي خاص بمقومات الشجاعة ومواجهة الموت بجرأة ودون أدنى تردد ويلتصق بالثانية بعد علمي يحرص على مواجهات عسكرية محسوبة بدقة. تتطلب الأولى جهودا تثقيفية من شأنها التغلب على بعض ما هو متوارث من عادات وتقاليد، وتتطلب الثانية برامج علمية للتدريب على بعض الفنون العسكرية والتكتيكات. قطعت بعض الفصائل شوطا جيدا في هذا المجال لكن الاحتراف ما زال يتبلور.

خامسا: النشاط السياسي. هناك من يردد دائما بأن الجهود العسكرية أو المقاومة تؤتي ثمارا سياسية يجب قطفها. هذه مقولة يتم ترددادها على الساحة الفلسطينية منذ ثلاث عقود، وما يزال البعض يستخدمها بقوة لتبرير التحركات السياسية الرسمية. بصورة عامة، هذه مقولة صحيحة من حيث أن الإنسان لا يحارب من أجل الحرب وإنما من أجل تحقيق نتائج مرغوب فيها. لكن ما يجري على الساحة الفلسطينية وما جرى في الماضي من نشاطات سياسية لا ينسجم تماما مع المقولة لأن النشاط السياسي جرى بمنأى عن العمل المقاوم وبدا في كثير من الأحيان متناقض معه. المقولة تتحدث عن انسجام بين النشاط العسكري والنشاط السياسي وليس عن نشاط مقاوم واتفاق أوسلو أو عن انتفاضة شعبية ومبادرة تينيت. يدور النشاط الساسي في عالم مختلف عن أعمال المقاومة ويبتعد كثيرا عن تطلعات الشعب الفلسطيني وعن الأهداف المعلنة سواء على المستوى الشعبي أو مستوى المجالس الفلسطينية أو المواثيق الفلسطينية المكتوبة.

أناس يعملون باتجاه المقاومة واستنزاف العدو ويخرج أصحاب النشاط السياسي بين الحين والآخر على الشعب بتمسكهم بالمبادرات الأمريكية والعودة إلى مرحلة ما قبل الانتفاضة والعودة إلى طاولة المفاوضات التي تمت تجربتها عشر سنوات. من شأن هذا أن يذكي التناقض على الساحة الفلسطينية ويصنع نوعا من البلبلة تؤثر سلبيا على المعنويات ووحدة الصفوف. قطف الثمار السياسية مهم جدا لكن التحرك السياسي الحالي لا يرنو إلى ما هو أكثر من ثمار رديئة.